ارتفاع معدلات البطالة رغم حملات السعودة



كل هذه الأرقام تترافق وحملات السعودة المكثفة وفرض نسب توطين في قطاعات متعددة ما يؤكد عجز السلطات عن إيجاد حلول جذرية للأزمة.

أما الإحصائيات الرسمية فكشفت أن البطالة بين الإناث بقيت أعلى عند نحو 9.6%، وبين الذكور 4.8%، فيما الشباب خصوصا يدفعون الثمن الأكبر، إذ تبقى فرص العمل النوعية محدودة أمام خريجين يدخلون سوقاً يعتمد كثيراً على وظائف مؤقتة أو منخفضة المهارة، بينما تتركز الوظائف الأعلى أجراً في قطاعات لا تستوعب الأعداد المتزايدة من الكفاءات.

وعليه، بقيت سياسات السعودة ضمن إطار رفع نسب التوظيف المفروضة على الشركات، من دون أن ترافقها خطوات كافية لبناء اقتصاد إنتاجي قادر على توفير فرص عمل مستقرة.

ويأتي ذلك في ظل إنفاق واسع على قطاعات الترفيه والمشاريع ذات الطابع الاستعراضي، بينما يواجه السوق المحلي تحديات مرتبطة بتباطؤ بعض المشاريع الكبرى وتراجع قدرته على توفير أمان وظيفي مستدام للشباب، نتيجة المغامرات العسكرية للنظام السعودي، وارتهانه للمشاريع الأميركية.

ويشير ارتفاع معدلات البطالة مجددا إلى وجود تحديات أمام النموذج الاقتصادي القائم، حيث لا تزال شريحة واسعة من الشباب تواجه ضغوط الغلاء وصعوبة الحصول على وظائف مستقرة.